هو الهدف، او القضية الهامة، وانما الخوف، كل الخوف، من ان تنشأ سلطة رجعية، «الدويلة المسخ»، عبر تسوية مؤتمر جنيف. اما ما عدا ذلك، «من سكب عواطف المهمات الراهنة» والحديث عن «الحلقات الوسيطة» (وهذا موجه نحو «هرطقة» الجبهة الديمقراطية) في ظل اختلال رهيب لصالح قوى العدو المتصادمة يومياً مع ارادة الجماهير، فتلك هي «الخيانة، والتفريط، والانحراف، الخ»[٦٠]. لكن ما هو البديل ؟ اذا كان يجب الحذر من الدخول في مثل هذه التسوية، في ظل هذا الاختلال الرهيب لصالح قوى العدو ؟ البديل «هو تحويل الارض العربية الملاصقة على الاقل [على الاقل !] لمواقع العدو الى قلاع حرب طويلة، جماهيرياً واقتصادياً، جماهير معبأة مسيَّسة مسلحة، ومصانع ومدارس ومستشفيات تحت الارض، هو الوسيلة الوحيدة لاطالة مدى المعركة وتدمير قوى العدو مهما بلغ دعمها الذي لم يفاجئنا الامبرياليون به...»[٦١].

بعد نحو ثماني سنوات، لا يبدو ان التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الرابع، الذي يبدو منشغلاً اكثر بمسألة تحويل الجبهة الشعبية الى حزب بروليتاري، قد حاول ان يفحص امكان تحقيق هذا البديل، او الاسباب التي جعلت منه، حتى الآن، مشروعاً متعثراً. والحقيقة، انه لا يبدو، في غمرة النقد الذاتي، ان ثمة من يتذكره، لأن الاهم هو كبرياء الايديولوجيا، اثبات صحتها (علميتها!) وجدارتها في معركة التحول الى حزب بروليتاري من طراز جديد. وهكذا، فليس ثمة شيء يدعو الى القلق، لأن «المعركة التي خاضتها ' جبهة الرفض ' ضد نزعة ' التسوية ' وخط التسوية الذي اتبعته قيادة المنظمة بعد حرب تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٧٣، مدعوماً ومعززاً بترويج بعض القوى الديمقراطية الثورية (يقصد الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي)، وكذلك المعركة السياسية التي خاضتها جبهة الرفض، وتنظيمات فلسطينية اخرى ضد سياسة قيادة المنظمة، لم تكن من وجهة نظرنا ـ على الاقل ـ معارك مفتعلة مبنية على اوهام، وانما كانت، في حقيقتها، معارك تستهدف سد الطريق امام عقد صفقة ' تسوية ' بين البرجوازية الفلسطينية والامبريالية والرجعية، على حساب الاهداف الاستراتيجية العادلة للثورة الفلسطينية»[٦٢].

والواقع، ان هذا «الفضل»، اذا كان فشل مؤتمر جنيف يشكل مكسباً للشعب الفلسطيني، لا يعود الى نشاط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وانما يقتضي الانصاف ارجاعه الى الامبريالية الاميركية واسرائيل، اللتين ترفضان، من حيث المبدأ، وبطريقة اكثر جذرية «وراديكالية» من رفض الجبهة الشعبية، قبول مشاركة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في هذه التسوية ـ «الصفقة».

غير ان تقرير العام ١٩٨١، لا يكتفي بذلك، اذ ـ كما يذكر ـ لا توجد ضمانات[٦٣] بأن البرجوازية (قيادة م.ت.ف.) لن تلجأ، مرة اخرى، الى الانحراف، والدخول في مثل هذه التسويات والصفقات. كما انه ينبغي القول، ايضاً، ان الحفاظ على هذا القدر من الهذيان، لا يمكن ان يكتمل دون ابداء التأنيب اللازم لهذه البرجوازية، وذلك استباقاً لأي «انحراف مقبل»، من اجل «اثبات صحة التحليل السياسي». وهكذا، يمضي التقرير محذراً، مرة اخرى: «اننا لا نتوقع، بطبيعة الحال، ان تعترف البرجوازية الفلسطينية بحقيقة الدوافع والمصالح التي تشجعها على عقد مثل هذه الصفقة، بل من الطبيعي [!] ان تغطي هذه البرجوازية نهجها المساوم بشعارات ' المرحلية في النضال ' ، واهمية المرونة في العمل الدبلوماسي، وضرورة كسب اوسع تأييد لقضيتنا الفلسطينية، وعدمية الرفض اللفظي»[٦٤]. أي ان ما يتخوف منه التقرير ليس انخراط البرجوازية، مجدداً، في «النهج المساوم»، فهذه مسألة «طبيعية»، من وجهة نظر التقرير، وانما التخوف من ان تلجأ البرجوازية الى استخدام اساليبها «الشيطانية» ذاتها، في تغطية هذا النهج، مثل التلويح بشعار «المرحلية في النضال»، او المرونة السياسية، او القول بـ «عدمية الرفض اللفظي»، ولهذا، فواضعو التقرير يرون انه من